مجلة الخدمة الاجتماعية

أَثَرُ نَمُوْذَج الوَسَاطَة التَّحْوِيْلِيَّة عَلَى التَّمَاسُك الأُسَرِيّ

دراسة تطبيقيَّة على طلبات فسخ النِّكاح في محافظة جدّة

The Effect Of The Transformative Mediation Model on Family cohesion

An Applied Study to Requests for Annulment of Marriage in Jeddah

سلوى بنت محمد الخوَّاري

باحثة دكتوراة قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعيَّة

كليَّة اللغات والعلوم الانسانية

جامعة القصيم

أد. أحمد بن عبد الله العجلان

أستاذ الخدمة الاجتماعية –جامعة القصيم

(1445هـ–2024م)

أولًا: مشكلة الدِّراسَة:

تتسابق المجتمعات العالميَّة في تقديم ألوان الرعاية الاجتماعيَّة، وخدماتها المقدمة للأسرة في المجتمع؛ حفاظًا على الأسرة وكينونتها، ومنعها من التفكك؛ وحفاظًا على المجتمع، وإيمانًا بدور الأسرة في بناء المجتمع وتكيف الأسرة، بل ومستقبل المجتمع، من خلال التنشئة الاجتماعيَّة للأبناء والبنات. حيث أوضحت دراسة (المطلق، 2022) إلى أن سوء العشرة من الزوج أثناء فترة الزواج سبباً يجيز للزوجة طلب فسخ عقد النكاح، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الله تعالى قد أمر الأزواج بحسن العشرة بالمعروف، وحث النبي صلي اله عليه وسلم على حسن معاملة الزوجة وذلك لتحقيق مقاصد الشرع في عقد النكاح من الألفة والمحبة والسكن، وفسخ النكاح وحل عصمة عقد النكاح من أصله وكأنه بلا طلاق ولا عوض.

ولمواجهة هذا العدد الهائل من عدد طلبات فسخ النكاح المحالة إلى منصة (تراضي)؛ لا بدَّ من استخدام أساليب وطرق علميَّة ومهنيَّة جديدة، يمكن أن تُسهم في نجاح عمليَّة الوساطة، وخفض النزاع الزواجي، وبالتالي تُقلِّل من تدفُّق القضايا على الدائرة القضائيَّة.

ويمكن للأخصائي الاجتماعي من خلال عمليَّة الوساطة تقديم المساعدة لتسوية المنازعات الزواجيَّة بكفاءة في مقابل عمليَّة التقاضي، حيث أن الوساطة تضمن السريَّة للأطراف المتنازعة، بما يُحقِّق التوصل إلى إتفاق مقبول لديهم، كما تُحقِّق الفاعليَّة والسرعة، وقلة التكاليف لتسوية المنازعات الأسريَّة، إذا ما قورن بالاعتماد على التقاضي فقط، هذا بالإضافة إلى أهميَّة الوساطة في إعطاء المهارات الضروريَّة اللازمة لتفادي المنازعات الزوجية المستقبليَّة ضمانا لتحقيق التماسك الأسرى.(يوسف، 2016م).

وأشارت الدِّراسَات والبحوث فعاليَّة الوساطة التحويليَّة، في تخفيف المشكلات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والنفسيَّة والسلوكيَّة، وتعديل أدوار عمل الزوجين، وإعادة التواصل بينهم، وفتح قنوات اتصال إيجابيَّة جديدة، للتخلص من المشاعر السلبيَّة التي تدفع إلى الكره والتصارع بين الزوجين، ومما يزيد من التقبُّل والمرونة والاتصال الفعال والتعاطف والأمان، وغيرها من أبعاد التماسُك الأسري (الصروخ، 2022م).

وأكدت دراسة (عبد الحليم، 2021م) على أن الوساطة الأسرية تعتبر من الوسائل البديلة لتسوية النزعات الأسرية، حيث تعتبر آلية لحل النزاعات بشكل ودي، ومرحلة متقدمة من مراحل التفاوض تسهل التفاهم والتواصل والحوار بين الطرفين المتنازعين، سعياً للوصول إلى تسوية النزاعات.

فحل المنازعات عن طريق الوساطة يعد أكثر فعالية من حلها عن طريق القضاء، فالوساطة وسيلة للحوار الاجتماعي، وطريقة ذات صبغة إنسانية، ووسيلة أقل كلفة كم أنها اختيارية، وأكثر مرونة وخصوصية وسرية، فالوسيط يفتح النقاش لطرفي النزاع بحيث لا يحصل أحدهما على كل شيء، ويخسر الآخر كل شيء، وإنما يتحصل كل طرف على شيء ما، مع بقاء العلاقات الودية متصلة، والتعاون بينهما مستمرًا، هذا وقد اتجهت وزارة العدل في المملكة العربية السعودية إلى إنشاء مركز للمصالحة وسن القواعد النظامية(

القانونية)لإجراءات المصالحة وصولًا لإيجاد أول مشروع من نوعه في المحاكم وهو "نظام الوساطة"، والذي تم تعميمه في كافة المحاكم الشرعية بمختلف مستوياتها من أجل الإصلاح بين الناس قبل وصول القضايا والمنازعات إلى القضاء، من خلال مستشارين وخبراء متخصصين في هذا المجال من غير القضاة من أجل تفعيل النظام الذي سيسهم في تقليص عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية، (القحطاني، 2013، ص:198).

هذا ويعمل الأخصائي الاجتماعي فى المحاكم كوسيط بين أفراد الأسرة أو بين الأسرة والمؤسسة الاجتماعية من خلال توعيتهم بالخدمات المتاحة في المجتمع، ولكي ينجح هذا الدور، يجب عليه أن يكون على دراية بموارد المجتمع.

إن الطرق التي تستخدم في تسوية المنازعات ليست آلية جديدة، ، وكانت موجودة وفعالة، منذ فترة طويلة، ولكن الجديد هو ضرورتها في وقت يحتاج إليها الجميع على مختلف المستويات والمجالات.

ومن خلال ما سبق تتحدد مشكلة الدِّراسَة في الآتي:

تحديد أثر استخدام نموذج الوساطة التحويليَّة في التماسُك الأسري، في طلبات فسخ النكاح التي تم تحويلها إلى منصة (تراضي)، التابعة لمركز المصالحة في وزارة العدل السعوديَّة.

ثانيًا/ أهميَّة الدِّراسَة:

1- تسليط الضوء على نموذج الوساطة التحويليَّة، كنموذج حديث نسبيًّا من جهة، وأهميته في تحويل الاتجاه السلبي للأطراف المتنازعة إلى الاتجاه الإيجابي من جهة أخرى.
2- تحديد آثار استخدام نموذج الوساطة التحويليَّة على أبعاد التماسُك الأسري في المجتمع السعودي.
3- تحديد أكثر الاستراتيجيات مناسبة لاستخدام نموذج الوساطة في المجتمع السعودي، في المجال العدلي، وفى حقل مهم من حقول الخدمة الاجتماعيَّة.
4- إثراء الجانب النظري لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة في المجال العدلي، من خلال اختبار نموذج الوساطة التحويليَّة، وملاءمته للمجتمع السعودي.

ثالثًا/ أهداف الدِّراسَة:

تسعى هذه الدِّراسَة إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

1- تحديد درجة ونوع وإتجاه العلاقة بين استخدام المصلحين الاجتماعيين لنموذج الوساطة التحويليَّة والتماسُك الأسري بأبعاده المختلفة، لدى الزوجات مقدمات طلبات فسخ النكاح.

وينبثق من الهدف الرئيس الأهداف الفرعيَّة الآتية:

1. تحديد العلاقة بين استخدام المصلحين الاجتماعيين لنموذج الوساطة التحويليَّة والتقبُّل بين الزوجين، كأحد أبعاد التماسُك الأسري في طلبات فسخ النكاح.
2. تحديد العلاقة بين استخدام المصلحين الاجتماعيين لنموذج الوساطة التحويليَّة والمرونة بين الزوجين، كأحد أبعاد التماسُك الأسري في طلبات فسخ النكاح.

3.تحديد العلاقة بين استخدام المصلحين الاجتماعيين لنموذج الوساطة التحويليَّة والتواصل بين الزوجين، كأحد أبعاد التماسُك الأسري في طلبات فسخ النكاح.

4.تحديد العلاقة بين استخدام المصلحين الاجتماعيين لنموذج الوساطة التحويليَّة والأمان بين الزوجين، كأحد أبعاد التماسُك الأسري في طلبات فسخ النكاح.

رابعًا/ تساؤلات الدِّراسَة:

يتحدَّد التساؤل الرئيس في هذه الدِّراسَة كالآتي:

- ما أثر استخدام نموذج الوساطة التحويليَّة في أبعاد التماسُك الأسري، بين الأزواج الذين تقدَّموا بطلبات فسخ النكاح؟

ويتفرَّع من التساؤل الرئيس السابق عدة تساؤلات فرعيَّة، وهي:

1- ما أثر استخدام نموذج الوساطة التحويليَّة في بعد التقبل بين الزوجين، كأحد أبعاد التماسُك الأسري في طلبات فسخ النكاح؟

2- ما أثر استخدام نموذج الوساطة التحويليَّة في بعد المرونة بين الزوجين، كأحد أبعاد التماسُك الأسري في طلبات فسخ النكاح؟

3- ما أثر استخدام نموذج الوساطة التحويليَّة في بعد التواصل بين الزوجين، كأحد أبعاد التماسُك الأسري في طلبات فسخ النكاح؟

4- ما أثر استخدام نموذج الوساطة التحويليَّة في بعد الأمان بين الزوجين، كأحد أبعاد التماسُك الأسري في طلبات فسخ النكاح؟

خامسًا: مفاهيم الدِّراسَة:

(1)(مفهوم الوساطة التحويليَّة: Transformational Mediation Concept):

1- تعريف الوساطة في اللغة:

الوساطة في اللغة هي "وسط الشيء أي أصبح في وسطه يقال وسط القوم ووسط مكان فهو واسط والقوم فيهم.

وساطة: توسط بينهم الحق والعدل (توسط) فلان أخذ الوسط بين الجيد والرديء وبينهم وسط فيهم بالحق والعدل"(المعجم الوسيط، ص: 1031).

2- **تعريف الوساطة في الفقه:**

ومن منظور فقهي تعني " السعي لدى الأطراف المتنازعة عن طريق يسمى الوسيط من أجل تسوية النزاع الناشئ بينهما، والوصول إلى إتفاق تقبل به الأطراف المتنازعة، ويقتضي ذلك أن يقدم الوسيط اقتراحات وتوصيات تقبل بها الأطراف المتنازعة "(عفلوك، 2015، ص: 194).

وكذلك عرف المشرع السعودي في قواعد العمل في مكاتب المصالحة وإجراءاتها لعام (1435هـ) حيث قرر أن المصالحة (الوساطة) هي: وسيلة رضائية لتسوية المنازعات – تتولاها مكاتب مصالحة صلحاً كليًا أو

جزئيًا، كما تناول القانون المذكور كل الإجراءات المتعلقة بالوساطة في المملكة العربية السعودية(**وزارةالعدل ،1435هـ).**

كما عرَّف كلٌّ من فولبرج وآخرون ,Folberg, et. alالوساطة التحويليَّة بأنها: عمليَّة يتم من خلالها العمل على الاختيارات والبدائل المرتبطة بموضوعات النزاع، والوصول إلى حالة الاتفاق التي تتواءم مع احتياجاتهم، وأن دور الوسيط أثناء استخدامه لنموذج الوساطة التحويليَّة، يتمثل في مساعدة الطرفين المتنازعين على وضع البدائل والحلول، بما يتناسب مع احتياجات كلٍّ منهما، وهنا يتَّضح أن كلَّ التعريفات التي توضع وفقًا لقانون الأسرة، ووفقًا لنموذج الوساطة التحويليَّة المستخدمة في كلِّ بلد. **(Tay, 2002, 11).**

كما عرَّفته أيضًا «**Nancy Peterson, M. Med**» النموذج التحويلي للتوسط الأسري، هو إجراء يقوم به طرف ثالث محايد، ويستند على مجموعة من القيم لمساعدة الزوجين، وتمكين كل منهما من التعاطف مع احتياجات ومصالح الطرف الآخر من خلال تقريب وجهات النظر لكلٍّ من الأطراف المتنازعة. (**Peterson, 2007, p19).**

3- **مفهوم الوساطة:**

هي طريقة لحل النزاعات يتدخل فيها طرف ثالث محايد، دون أن يكون قادرًا على تنفيذ القرار، لمساعدة أطراف النزاع على التوصل إلى إتفاق مقبول لدى أطراف النزاع.

وهي هذا الجهد الذي يبذله طرف ثالث لمساعدة أطراف النزاع على مناقشة جوانب النزاع وإيجاد طرق لإدارته وحله.

- الوسيط هو طرفاً محايداً ومستقلاً في النزاع وليس له أي ارتباطات مع الأطراف يمكن أن تؤثر على حياده واستقلاله.
- ليس للوسيط مصلحة في الوسائل التي يتفق عليها الأطراف لإدارة أو حل نزاعهم، إلا من خلال القانون أو القيم المعنية.
- يؤدي الوسيط دوره في قيادة النقاش والتفاوض بين الأطراف ولا يتدخل في موضوع النزاع أو الوسائل التي يمكن استخدامها لحل النزاع بين الأطراف.
- يضمن الوسيط سرية موضوع الوساطة وإجراءاتها ولا يحق له الإبلاغ أو الإفصاح عما يحدث في جلسة الوساطة إلا إذا كانت هناك جريمة أو احتمال وقوع جريمة يشكل خطر على أحد الأطراف المتنازعة.

4- الافتراضات التي يستند عليها نموذج الوساطة التحويليَّة:

الافتراض الأول: تقبُّل النزاع. ب-الافتراض الثاني: احترام حريَّة الطرفين في الاختيار.

الافتراض الثالث: تقبُّل حدود فهم كلِّ طرف. -الافتراض الرابع: التركيز والانتباه.

5- مراحل ممارسة عمليَّة الوساطة التحويليَّة: تشير(Notini, 2008,):أن هناك عدد من المراحل هى: -المرحلة الأولية.- المرحلة التي تحدد طبيعة النزاع. - مرحلة التفاوض. - مرحلة الاتفاق.

6- استراتيجيات الوساطة التحويليَّة:

- استراتيجية الإقناع:

يستخدم الوسيط الاجتماعي استراتيجيات الإقناع من خلال استخدام الكلمات والإشارات التي يمكن أن تؤثر في تغيرات المشاعر والسلوك والاتجاهات، حيث يحاول إقناع أحد الزوجين بالتأثير على الآخر وجعله يطيع رأيه من خلال سؤال الله العون والتوفيق والسداد، وترتبط استراتيجية الإقناع ارتباطاً وثيقاً بإتقان مهارات التواصل وإتقان فن وآداب الحوار، وذلك لتجنب الجدل والأسئلة والاتهامات، لأن إلقاء اللوم على الآخر يتطلب الدفاع والمقاومة وبالتالى تتحول العملية إلى عناد بين الطرفين.(Wadem. 2008. 258).

-استراتيجية التفاوض:

استراتيجية التفاوض هي إحدى استراتيجيات التدخل في حالات النزاع الزواجي، حيث تهدف إلى إيجاد حلول مرضية سواء من خلال الحوار المباشر أو التفاوض بواسطة المفوض، الذي يسعى لتقريب وتبادل الآراء واستخدام كافة الوسائل المقنعة لحل الخلافات بشكل مقبول، وقد يتناول هذا التدخل استخدام الضغط لمنع الأطراف المتنازعة من اتخاذ إجراءات تزيد من تصاعد حدة النزاع، أو حتى الانصراف عن القضايا المثيرة للجدل خلال عملية التسوية بين الأطراف المتنازعة (Roy. and Lewicki, 2007, 94).

-استراتيجية التدريب على حلّ المشكلة:

الحياة الأسرية قد تُعاني من بعض المشكلات التي قد تنشأ نتيجة لسوء التفاهم، والإحباط، والصراعات الشخصية، ويمكن أن تُصبح هذه المشكلات أكثر تعقيدًا بسبب نقص المهارات والخبرة في مواجهتها والتعامل معها، وحل المشكلات يتطلب نشاطًا عقليًا مُنظمًا ومُدركًا، يمكن للشخص أن يسيطر عليه بسرعة من خلال مراقبة العناصر والخطوات المعنية، بهدف تحقيق توازن معرفي يمنحه المهارات اللازمة لمواجهة الضغوط الحياتية.

ويسعى الوسيط الأسري إلى تحليل المشكلة وتحديد أبعادها وجذورها، فهو لا يكتفي بالظواهر الظاهرة بل يبحث عن الأسباب الحقيقية ويعمل على تقديم خيارات متعددة لحل النزاعات الزوجية، يحلل البدائل مستفيضًا في النواحي الإيجابية والسلبية، ويقدم الدعم للزوجين لاتخاذ القرار الأمثل وفق الظروف المحيطة بهم، من خلال مشاركة الزوجين في اتخاذ القرار المناسب للأطراف(**دغيم، 2009م، 22**).

د- استراتيجية الوعي الديني والروحي:

الغرض منها فهم الزوجين للتعاليم الدينية والقيم الاجتماعية ومساعدتهم على فهم التوجيهات الدينية، وتعزيز الطاقة الروحية التي تساعدهم في التغلب على مشكلاتهم، وهي تمثل سببًا للارتياح وتلاشي التشويش والاضطراب، ويُمكنهم من تفهم المواقف والأحداث على أنها أمور طبيعية دون قصد من الطرف الآخر، وفي حالة الإهمال في تبني هذه الاستراتيجية، يمكن أن نتصور حجم الأضرار والمخاطر التي سيتعرضون لها، والعمل على اتباع التعليمات الدينية.

(2)مفهوم التماسُك الأسري:

عرَّف (أبو المصلح، 2006م) التماسُك الأسري بأنه: نوع من علاقات التجاذب في العائلة، تلك العلاقات التي تتم عن طريق اشتراك أفرادها بواقع معيَّن (الدم، السكن، والأهداف)، والتزامهم بتقاليد معينة (الاحترام، التقدير، التوادّ، التراحم)، وتكافلهم في العيش بحدود معينة (المسؤوليَّة، الالتزام، التعاون).

سادسا: الدِّراسَات السَّابقة والاطار النظرى:

-دراسة (عبيد: 2006م) بعنوان: "تصوُّر مقترَح لدور أخصائي خدمة الفرد بمحاكم الأسرة":

هدفت دراسَة عبيد إلى الوقوف على مدى كفاية الإعداد المهني لأخصائي خدمة الفرد بمحاكم الأسرة، وتعد هذه الدِّراسَة من الدِّراسَات الوصفيَّة التي تستهدف التعرُّف على مدى كفاية الإعداد المهني لأخصائي خدمة الفرد في محاكم الأسرة، وذلك بوضع تصور مقترح لهذا الدور، واستخدمت الدِّراسَة المنهج المسحي الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأسرة، بعواصم محافظات جمهوريَّة مصر العربيَّة، ومنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة لعدد من الخبراء والمتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعيَّة، وعددهم (114)، والمتخصصين في المجال الأسرى مديري إدارات الأسرة والطفولة، بعواصم محافظات الجمهوريَّة وعددهم (27) كذلك الخبراء من أساتذة الخدمة الاجتماعيَّة وعددهم (10)، وأظهرت نتائج الدِّراسَة عدم كفاية الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل بمحاكم الأسرة، كما توصلت إلى مجموعة من المعارف والمبادئ المهنيَّة والمهارات والأدوار والأساليب العلاجيَّة والتي يمكن أن يستخدمها الأخصائي في عمله بمحاكم الأسرة بمصر.

-**دراسة أبو الحسن (2010م)** بعنوان: "معايير جودة الممارسة المهنيَّة للخدمة الاجتماعيَّة في مجال التوسُّط الأسري":

هدفت الدراسة إلى تحديد ووصف معايير جودة الممارسة المهنيَّة للخدمة الاجتماعيَّة، في مجال التوسط الأسري: -المعايير المرتبطة بممارسة الأخصائي الاجتماعي لعمليَّة التوسُّط الأسري. المعايير المرتبطة بمهارات الممارسة المهنيَّة، والمعايير المرتبطة بعلاقة الأخصائي الاجتماعي بفريق العمل. ،المعايير المرتبطة بإجراءات العمل بمكتب تسوية المنازعات الأسريَّة، واستخدمت الدِّراسَة منهج المسح الاجتماعي الشامل، وتم تطبيقها على الأخصائيين الاجتماعين العاملين بمكاتب تسوية النزاعات الأسريَّة في جمهوريَّة مصر العربيَّة ، وطبقت كذلك على أساتذة الجامعة، وتم الاعتماد على الاستبيان أداةً جمع للبيانات، وأهم نتائج هذا البحث هو قيام الباحث بصياغة معايير جودة الممارسة المهنيَّة للخدمة الاجتماعيَّة، في مجال التوسُّط الأسري، تتناسب مع المجتمع محل الدراسة.

-دراسة(Mavash، 2010) بعنوان" تعزيز الوساطة التحويلية لمعالجة الصراعات الأسرية":

هدفت الدراسة الي المقارنة بين نموذج الوساطة التحويلية التقليدية مع نسخة محسنة من الوساطة التحويلية، وذلك لتعزيز العلاقات كوسيلة لتحسين مهارات الاتصال لدى المشاركين ، وتقييم معدلات الاتفاق ومستويات الرضا عن الوساطة، وتم استخدام مهمة التفاعل الكتابي لقياس مهارات الاتصال ومقياس العوامل العلاجية لقياس التعلم بين الأشخاص، وتوصلت الدراسة الي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مهارات

التحدث التعبيرية لدى المشاركين، ومهارات الاستماع التعاطفٍ، والتعلم بين الأشخاص، ومعدلات الاتفاق أو الرضا عن الوساطة بين المجموعتين، ومع ذلك، فقد زاد الاستماع التعاطفٍ، والتعلم بين الأشخاص للعينة بأكملها بشكل ملحوظ من مرحلة ما قبل الوساطة إلى ما بعدها وفق نتائج الدراسة.

–دراسة يوسف (2016): بعنوان "نموذج الوساطة التحويليَّة" رؤيّة معاصرة لأحد أهم النماذج العلاجيَّة المستخدمة في الوساطة الأسريَّة في خدمة الفرد": أكدت الدراسة على أن مدخل الوساطة الأسرية من المداخل الحديثة نسبياً ولم تبدأ ممارستها بشكل مهني إلا في بداية الثمانينات، وفي مصر فإن إنشاء محكمة متخصصة للأسرة لم يبدأ سوى متأخراً في أكتوبر من عام (2004)، ومن ثم فإنه حتى الآن لا يوجد في مجتمعنا المصري برنامجاً مهنياً متخصصاً لممارسة الوساطة الأسرية سواء داخل محكمة الأسرة او خارجها، وتم عرض نشأة وتطور الوساطة الأسرية في بعض المجتمعات التي كان لها السبق في إنشاء محكمة متخصصة للأسرة أو ممارسة الوساطة الأسرية، وتم عرض بعض الدول التي مازالت تخطو خطواتها الأولى نحو التوسط الأسري سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو أمريكا الجنوبية أو استراليا.

–دراسة (الغالي 2017م) بعنوان: "الوساطة الأسريَّة: مقومات نظريَّة وتقنيات منهجيَّة":

هدفت الدِّراسَة إلى الكشف عن المقومات النظريَّة للوساطة الأسريَّة، وظروف ظهور هذه الممارسة، ومقوماتها النظريَّة الفلسفيَّة والأخلاقيَّة وأشارت إلى أهداف ممارسة الوساطة الأسريَّة، ومنها تهيئة الفضاء المريح للتفاوض بين الزوجين؛ بقصد الخروج من النفق المسدود، وتسهيل التواصل بين الأطراف المتنازعة، في جوٍّ من الإنصات والاحترام المتبادل، وتمكين كلِّ طرف من التعبير بحريَّة عن مشاعره ومخاوفه وانفعالاته ورغباته، والبحث عن استراتيجيات ووسائل ملموسة، للخروج من المأزق والأبواب المؤصدة، وأوضحت نماذج للوساطة الأسريَّة، منها النموذج النفسي القانوني، والنموذج النفسي الاجتماعي، والنموذج الاندماجي التكاملي، وتطرَّقت إلى الوظائف الأساسيَّة للوساطة الأسريَّة، ومنها التعبير والتواصل، بحيث يجب على أطراف النزاع الالتزام بالإنصات المتبادل في جوٍّ من الاحترام والسريَّة، والتوقيع على أقوالهم التي يدونها الوسيط في وثيقة خاصة. وأشار إلى أماكن ممارسة الوساطة الأسريَّة، ومنها جمعيات العمل الاجتماعي والأسري، ومؤسسات ومصالح عموميَّة، من قبيل الجماعات المحليَّة، وصناديق الضمان الاجتماعي، وأكدت الدِّراسَة أن الوساطة تشكل الأداة المنهجيَّة التي تساعد في حلِّ كثير من مشكلات الأسرة وتمزقاتها بفعل الطلاق.

دراسة (عبد الحكيم: 2021م) بعنوان: "التكامل الوظيفي بين العاملين في محاكم الأسرة لمواجهة المشكلات الأسريَّة، من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيَّة: هدفت الدِّراسَة إلي تحديد المشكلات الأسريَّة المطروحة بمحكمة الأسرة، وصور التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الأسرة لمواجهة تلك المشكلات، وتنتمي هذه الدِّراسَة إلى الدِّراسَات الوصفيَّة، واعتمدت الدِّراسَة على منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع العاملين بمحكمة الأسرة، بقطاع محاكم جنوب أسيوط بمحافظة أسيوط بجمهوريَّة مصر العربيَّة، وطبقت الدِّراسَة على عينة بلغ عددها (٦٧) مفردة، تم استخدام استمارة استبيان مطبقة على جميع العاملين بمحكمة الأسرة، في الفترة الزمنيَّة المذكورة آنفا، وتوصلت الدِّراسَة إلى مجموعة من النتائج، وأهمها ارتفاع نسبة

المشكلات الأسريَّة المطروحة للحل داخل محكمة الأسرة، ووجود قوة نسبيَّة متوسطة للتكامل الوظيفي بين العاملين بالمحكمة، من أجل مواجهة تلك المشكلات الأسريَّة المتعددة بين أطراف النزاع.

دراسة (أحمد،:2023م) بعنوان: "متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات الطلاق للضرر، بمكاتب تسوية النزاعات الأسريَّة بمحاكم الأسرة":هدفت الدِّراسَة إلى تحديد المتطلبات المعرفية، والمتطلبات القيمية، والمتطلبات المهارية لجودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات الطلاق للضرر بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية بمحاكم الأسرة، وتنتمي هذه الدِّراسَة إلى نمط الدِّراسَات الوصفيَّة، وتوصلت نتائج الدِّراسَة إلى أن المتطلبات المعرفية لتحقيق جودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأسرة تتمثل في توافر المعارف حول تقييم أنماط السلوك لدى الأطراف المتنازعة، والمتطلبات القيمية تتمثل في حرص الأخصائي علي تطبيق مبدأ المساواة بين المتنازعين عند حصولهم على الخدمات، والمتطلبات المهارية لتحقيق جودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأسرة تتمثل في القدرة على استثارة المتنازعين للمساهمة في حل المشكلات الأسرية.

-الوساطة التحويلية:

-الأسس والمبادئ للوساطة التحويلية:

تظهر الأسس والمبادئ فى الوساطة الأسرية في المظاهر التالية كما يشير (Savourey,2008):

-أهمية الأدوار المنوطة بكل عضو من أعضاء الأسرة ومستوي وظيفة الأبوة والأمومة والحفاظ على استقرار الأسرة.

-الوعي بالخلاف كمحرك للتوترات والنزاعات.

-أولوية الحوار وبالخصوص ذاك الذي يسمح بالإنصات المتبادل والجواب المعلل والالتزام الفردي والمشترك، بمعني الحوار الذي يساهم في تجاوز الخلاف الناجم عن سوء الفهم والتقديرمن أى طرف.

-الحاجة الي فضاءات للمواجهة المباشرة بين الأطراف المتنازعة من أجل استعادة لحمة الروابط المتضررة ومن أجل لحمة التوافق الأسري.

-الاعتقاد في الطاقات الإنسانية كقدرات قائمة الوجود يمكنها أن تعبر عن نفسها بكل استقلالية ومسؤولية مع ابتكار استراتيجياتها لحل المشكلات ومواجهة الصعوبات.

أما فيما يتعلق بالمبادئ الأخلاقية للوساطة الأسرية، فالأكيد أن كل نشاط تحكمه بالضرورة مبادئ ومسلمات ولا يكون محايداً بشكل نهائي، فالوساطة لا تشكل فقط تنسيقاً عالماً للمعارف والمهارات بل هي كذلك إطار منهجي للعيش والحث على الحياة، فهي تتميز عن أشكال الضبط الاجتماعي الأخرى من قبيل الصلح والتوفيق والتحكيم والحكم، والخبرة ، وبالخصوص عن طريق شخصية الوسيط وأسلوب اتخاذ القرارات الحاسمة، وبهذا فهي تبني على المبادئ الأخلاقية التالية كما يشير (Savourey,2008,P: 15,28):

المسؤولية: أى مسؤولية الأشخاص كأفراد وكأصحاب وظائف أبوية وأسرية واجتماعية.

الحرية: أى ترك الحرية الكاملة للمتنازعين في اختياراتهم لتفعيل آلية الوساطة وانتقاء الموضوعات الملائمة للنقاش ثم الحسم في نوعية القرارات.

القبول أى قبول حضور الطرف الآخر كشخص لديه مشكلات وخلافات، وتفعيل التواصل المتبادل والتداول المشترك بخصوصها بقصد الوصول إلى حل يرضى الأطراف المتنازعة.

(1) خصائص الوساطة التحويلية:

السرية: على اعتبار أن جلسات الوساطة الأسرية تتسم بالسرية التامة في كل ما يحدث خلالها، حرصاً على المحافظة على أسرار الحياة الخاصة بالأطراف المتنازعة، والنطاق الذي تطبق فيه الوساطة الأسرية يجب أن يشمل احترام الحياة الشخصية الخاصة بالأطراف عن طريق جعل المناقشات سرية، لا يمكن افشاؤها إلا بإذن هؤلاء الآخرين وفي الحالات الاستثنائية .

–السرعة: ومن بين خصائص الوساطة الأسرية أيضاً السرعة، ذلك أن الأطراف بإمكانهم التوصل إلى حل ودي في وقت قياسي، قد لا يتعدى يوماً واحداً ، بخلاف ما عليه الأمر في النزاعات الكلاسيكية، التي تعرض على المحاكم بطول إجراءتها ومساطرها.

فالطرفان اللذان يختاران الاقبال على الوساطة الأسرية يؤمنان بأن البحث عن حل ودي في وقت وجيز، أحسن من ضياع الوقت للوصول إلى الحق بكامله، لذلك يفضلان الانتقال من منطق المنافسة الثنائية أمام القضاء إلى دينامية تعاون ثلاثي بمساعدة الوسيط، فاقتناعا منها بأن مصلحتهما في السعي عبر إتفاق ودي، للوصول إلى مخرج ايجابي للنزاع القائم بينهما خلال وقت قصير(الفلاقي، 2008، ص:97).

–مشاركة الأطراف في حل النزاع: توفر الوساطة للمتخاصمين الفرصة للالتقاء وعرض وجهات النظر ومحاولة إزالة الإشكالات بين الأطراف، والتوصل لحل يرضي الأطراف عن طريق تقريب وجهات النظر المتباعدة والخروج بمصالحة تزيل كافة الخلافات، خلافًا للقضاء الذي يفصل في نهاية الدعوى لطرف دون الآخر بصدور قرار متولد عن قناعة ورؤية المحكمة بالنزاع مما يؤدي لفقدان العلاقات الودية بين الأطراف وتولِّد التشاحن والبغضاء عكس الخصومة القضائية التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى قطع العلاقات بين الخصوم ، والطرق البديلة لحل النزاعات هي طريقة ناجحة للحفاظ على استمرارية هذه العلاقات أفضل من التقاضي؛ لأن هذه طريقة ناجحة للحفاظ على استمرارية هذه العلاقات أفضل من التقاضي؛ لأن هذه الطرق تقوم على مبدأ التفاوض والحوار، وهو ما يتيح لهم اللقاء بشكلٍ متواصلٍ أثناء جلسات الحوار للوصول إلى حلٍ للنزاع يرتضيه الطرفان؛ لأنه صنيعة تفاوضهم، وذلك دون الإضرار بعلاقاتهم وإتاحة الفرصة للمحافظة على التعامل في المستقبل فسيطرة الأطراف على النزاع في كل مراحل تسويته بحيث يمكنهم التخلي عن الوساطة في أي وقتٍ دون أن يكون في وسع أي منهم التمسك برأي أو اقتراح أثناء الوساطة(عبد الكريم، 2012).

– خفض التكلفة(عادل، 2009): مما يشكل عبئًا ثقيلاً على المتقاضين الرسوم والأجور المرتفعة التي تطلب منهم للمحامين، وللجهات القضائية والبديل الأمثل لذلك الوساطة الأسرية والتي لا تستوفي أية رسوم عنها، كما أن بعض الأنظمة القضائية توفرها بالمجان؛ بهدف الحفاظ على كيان واستقرار الأسرة. ولعل من الأسباب التي

تؤدي بالأشخاص إلى اللجوء للوساطة هو ما تحققه من تجنب الكثير من النفقات التي يتكبدها أطراف النزاع عند التجاءهم للقضاء، فالوساطة لا تتطلب الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة كالتي تتطلبها إجراءات التقاضي في كل درجة من درجاته، فضلاً عن طول الانتظار وما يصحبه من كثرة نفقات ومصاريف أثناء الدعوى.

– تخفيف العبء عن القضاء: حيث إن الوساطة وسيلة لحل النزاعات خارج مرفق القضاء، فإنها بلا شكٍ ستسهم بشكلٍ كبيرٍ في تخفيف العبء عن القضاء، عن طريق حل نزاعات كانت ستُحل بالتقاضي، خاصةً إذا علمنا أن حجم القضايا التي تُنظر أمام المحاكم في تزايد مستمر، مما يزيد في العبء، غير أنه بإحالة النزاع للوساطة، وحله عن طريقها سيؤدي لتفادي عرض هذه النزاعات على القضاء، أضف إلى ذلك أن الوساطة تعطي حلاً نهائيًا للنزاع مما يؤدي كذلك إلى عدم عرض هذا النزاع على جهات الاستئناف، وعليه فإن تطبيقها يؤدي لتخفيف العبء عن القضاء. (عافية، 2015).

أركان الوساطة الأسرية:

تتمثل أركان الوساطة الأسرية فى ثلاثة أمور كما يشير، (مركز الاستشارات العائلية، 2017):

–الأطراف المتنازعة: هؤلاء هم الأفراد أو العائلات الذين لديهم خلاف ويحتاجون إلى من يصالحهم لأنهم لا يستطيعون التوفيق، وفي ظل وجود هذه الأطراف المتصارعة، تبرز الحاجة إلى عملية الإصلاح، وتظهر مجموعة من المصالح في عملية الإصلاح الأسرى.

–الجهة الراعية للإصلاح: هم الأشخاص الذين يسعون للمصالحة بين مجموعة أو مؤسسة وذلك هم الطرف، وهم من أطراف النزاع، إذا كان هذا الطرف شخصًا يسعى للمصالحة بين أطراف النزاع، وإذا كان هذا الطرف شخصًا يسعى للمصالحة بين الأطراف المتنازعة، ولا يستطيع هذا الطرف حل النزاعات، ولكن يمكن تعيين شخص مصلح، ويقوم مركز الإرشاد الأسري بدور الراعي لهذا الإصلاح، كما يقوم بتعيين مصلح متخصص للقيام بعملية إصلاح الصراع الأسري.

المصلح أو الوسيط: هو الشخص أو الجماعة الذي تنتدبه الجهة الراعية لعلمية الإصلاح، وهو الذي يقوم بعملية الوساطة وتقريب وجهات النظر بين المتنازعين، ويبذل الجهود المقصودة لراب الصدع، ويضيق هوة الخلاف، ويصل مع المتنازعين إلى البنود التي يتم الاتفاق عليها.

أطراف الوساطة الأسرية:

بمجرد قبول أطراف النزاع فكرة الوساطة والانخراط فيها بكامل رضاهم والتزامهم بالحضور واحترامهم للوسيط ومجالستهم لكل الجلسات وكذلك البوح بخلافاتهم الأسرية بكل صدق ووضوح، هذه كلها شروط أولية وأساسية للمساهمة في إنجاح عملية الوساطة وهنا بعض التوضيح:

–**الوسيط:** دور الوسيط الأسري هو حلقة الوصل بين قطبي النزاع، ويبقي دوره أساسي في خلق التواصل بين الأطراف المتنازعة، إذ كلما كان متمتعاً بمؤهلات عالية، واحترافية كبيرة في توجيه وإدارة الحوار بين الأطراف

كلما توافرت ضمانات أكبر لنجاح عملية الوساطة، وذلك الانسان المفعم بالإنسانية والمؤهل لتهيئة الحل، بمساعدة الأطراف على تهدئة الوضع والخلاف بين الأطراف المتنازعة.

فدور الوسيط في عملية الوساطة، هو دور طلائعي يعمل من خلاله على تسيير المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، ومساعدتهم على الوصول إلى حل ودى، بعد خلق جو من الاحترام المتبادل، لمنحهم الثقة اللازمة واستعمال طاقاتهم الخلاقة للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف المتنازعة.

إضافة إلى الدور الذي يقوم به الوسيط لابد من امتلاكه بعض المميزات والصفات التي تجعل منه وسيطاً ناجحاً ونافعاً داخل العلاقات الزوجية.

الثقة الواسعة: إن مهمة الوسيط تحتاج منه أن يكون ذو اطلاع واسع على ثقافة وتقاليد المجتمع الذي يعمل فيه، وذلك حتى يسهل عليه فهم مسببات وخلفيات النزاع، وعليه أن يطلع على مختلف الأوضاع الحياتية للمجتمع من الحالة الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن فهم النزاع يحتاج إلى معرفة مسبقة وواسعة بالبيئة التي تنتج فيها الحالة الذهنية والنفسية للأطراف (الوردي،2004، ص: 74،).

وسائل الوساطة التحويلية: تتمثل وسائل التحويلية في الآتي:

–الصُلح: تُعرف التسوية باسم الاتفاقية أو التسوية، والمعروفة أيضًا بعبارة التسوية. إنها طريقة بديلة، تعتبر من أقدم طرق حل النزاعات، حيث لجأ الناس إلى المصالحة منذ القدم، حيث كانت تتم تسوية جميع النزاعات قبل ظهور المؤسسات القضائية بشكلها الرسمى.

–التحكيم: والتحكيم أصله حكم، وهو الحكم بين الناس والتحكيم اتخاذ الخصمين حكمًا برضاهما بفصل خصوماتهما، ويُقال له الحكم والمحكم يعتبر التحكيم من بين الوسائل البديلة لحل النزاعات بين الأفراد والجماعات، ويعتبر وسيلة بديلة للقضاء الرسمي.

صفات الوسيط:

من الصفات المقررة شرعًا للوسيط ما يلي كما يشير (عبد الكريم 2012):

–الحياد: الحياد والنزاهة عوامل من شأنها أن تعطي للوساطة قوة، فالثقة في الوسيط تجعلهم يطمئنون لحياده وحُسن اختياره للحلول التي يرتضونها وفي حال عدم الحيادية فعلى الوسيط الانسحاب من عملية الوساطة الأسرية.

–مؤثر: التنقل في مشاعر وأحاسيس الأطراف المتنازعة وتشجيعهم على التعرف على الأسباب المؤدية للخلاف.

–العدالة: بأن يكون عاقل بالغ مسلم، فلا يصح حكم غير العدل، سواء حكم بطلاق أو إبقاء أو بمالٍ.

–الكفاءة الضرورية: بأن يكون مجتهدًا ومستمعًا جيدًا وموضوعيًا ومتفهمًا ومرنًا وصبورًا، فلا يصح حكم جاهل بما ولي فيه بحيث يكون الوسيط عالم بالجمع والتفريق؛ لأنهما يتصرفان في ذلك، فيعتبر علمهما به.

–السرية: ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك أو ما لم ينص القانون المعمول به على خلاف ذلك، يجب على الوسيط الحفاظ على سرية المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال عملية الوساطة الأسرية.

-**دور الوسطاء في حل الخلافات الأسرية** كما يوضح (كمال، 2005):

يتمثل دور الوسطاء في حل الخلافات الأسرية في الآتي:

دور الإصلاحيين والمرشدين الأسريين والاجتماعيين في توعية وتثقيف وحث الأسرة على معالجة التالى:

-عندما يتعلق الأمر باختيار الزوج، امنح الأطفال حرية الاختيار والتوجه نحو مفهوم الزواج المتساوي للطرفين.

-تغيير المفاهيم المتعلقة بالعلاقات الزوجية من خلال توعية كلا الزوجين حول الأدوار الأسرية المستقبلية ومتطلبات العلاقة الزوجية المستقرة.

-الوعي الديني والروحي فيما يتعلق بالاستقرار الأسري، والوعى بالحقوق الشرعية بين الزوجين.

-دور وسائل الإعلام في تطوير برامج التثقيف والإرشاد لتوعية الأسرة بكيفية الحفاظ على التماسك الأسري وحثها على تقوية الروابط بين الأسر وتقوية العلاقات بينها واستقرار الحياة الأسرية.

- تحسين وعي الزوج والزوجة بفلسفة الحياة عند مواجهة المشكلات الزوجية والأسرية.

-تفعيل مكاتب التوجيه والاصلاح الأسري.

- بالإضافة إلى إجراء المسوحات والأبحاث المتعلقة بالأسرة، يساعد ذلك في تحديد الإطار العام للخدمات التي تحتاجها الأسرة، ودور الزوجين في حل مشكلاتهما ويكون ذلك عن طريق التالى(كمال، 2005):

-الحوار ومرونة التفكير واستخدام المنطق في الحوار.

-منح الجميع الفرصة للتعبير عن أنفسهم بأمانة وتجنب الخلاف مع بعضهم البعض.

- قبول المسؤولية العائلية الكاملة بينهما.

ويبقى دور الوسيط الرئيسي متمثلاً في مساعدة الأطراف على القيام بمفاوضاتٍ بناءةٍ، وذلك بتسهيل عملية التواصل ومناقشة حيثيات النزاع لإيجاد حلول تناسبها.

فالوسيط ليس قاضيًا أو حكمًا، بل هو شخص محايد ترتكز مهمته أساسًا على مساعدة أطراف النزاع على الحوار لإيجاد حلٍ يرضي مصالحهما الخاصة، فهو لا يملك أية سُلطة تخوِّل له إمكانية البت في النزاع، أو فرض واقتراح أية حلول، لكن ذلك لا يمنعه -الوسيط- من تقديم النصح لأطراف النزاع، وندبهم إلى الصلح بكل الوسائل المشروعة والمُمكنة، التي من شأنها التأثير فيهم واتخاذ القرار.

ومن الواجب على الوسيط التأكُّد من مجموعة من الأمور في نهاية مهمته وخلال التوقيع على محضر الوساطة، أهمها التأكد من أن كل العناصر التي تمحور حولها النزاع قد تم التفاوض بشأنها وحلها، وذلك بوصف عملية الوساطة وصفًا دقيقًا، والتأكد كذلك من أن الاتفاق النهائي يحظى فعلاً برضا وموافقة الأطراف المتنازعة من أجل الاستقرار الأسري.

سابعا:الإجراءات المنهجية:

(1) نوع الدِّراسَة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفيَّة ، والتي تركز على تحديد أثر المتغير المستقل (نموذج الوساطة التحويليَّة) في المتغير التابع (التماسُك الأسري)، والتوصل إلى استنتاجات مرتبطة بها.

(2) منهج الدِّراسَة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج المسحي الشامل لجميع المصلحين والمصلحات التابعين لوزارة العدل السعوديَّة، مسار أحوال شخصيَّة في محافظة جدة وعددهم(32) مفردة؛ لمعرفة أثر استخدام نموذج الوساطة التحويليَّة في أبعاد التماسُك الأسري، في طلبات فسخ النكاح المحالة إلى منصة (تراضي)، التابع لمركز المصالحة في وزارة العدل السعوديَّة.

(5) أدوات الدِّراسَة:

تعتمد الدراسة الحالية على التالى:

(1) – استبيان يُطبق على جميع المصلحين والمصلحات التابعين لوزارة العدل السعوديَّة، مسار أحوال شخصيَّة في محافظة جدة.

وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

1- بناء الأداة في صورتها الأولية اعتماداً على الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة إلى جانب الاستفادة من بعض المقاييس والاستبيانات المرتبطة بموضع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة.

2- صدق الأداة:

(أ) الصدق الظاهري للأداة:

تم عرض الأداة على عدد(5) من أساتذة الجامعات السعودية، لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وارتباطها بمتغيرات الدراسة من ناحية أخرى، وقد تم الاعتماد على نسبة إتفاق لا تقل عن (82%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.

(ب)الصدق الاحصائي:

ويمكن تحديد قيمة معاملات الصدق الاحصائي لاستبيان يُطبق على جميع المصلحين والمصلحات التابعين لوزارة العدل السعوديَّة، مسار أحوال شخصيَّة في محافظة جدة، وذلك كما يلي:

جدول (1) معاملات الصدق الاحصائي لاستمارة الاستبيان

م	المتغيرات	معامل الصدق الاحصائي
1	لاستبيان يُطبق على جميع المصلحين والمصلحات أفراد العينة	0,900

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الصدق الاحصائي للاستبيان بلغت(0,900)، وتعد هذه القيمة مرتفعة ومقبولة وتفي بأغراض الدراسة.

3- ثبات الأداة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا – كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية للاستبيان المُطبق على جميع المصلحين والمصلحات التابعين لوزارة العدل السعوديَّة، وذلك على عينة قوامها (10) مفردة من المصلحين، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (2) يوضح معامل ثبات (ألفا – كرونباخ)

م	المتغيرات	معامل ثبات (ألفا – كرونباخ)
1	الاستبيان يُطبق على جميع المصلحين والمصلحات أفراد العينة	**0,81**

ويتضح من الجدول السابق أن معظم معاملات الارتباط للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها، وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية قابلة للتطبيق.

(5) حدود الدِّراسَة:

1-الحدود الموضوعيَّة: أثر الوساطة التحويليَّة على أبعاد التماسُك الأسري في طلبات فسخ النكاح.

2-الحدود المكانيَّة: المصلحين والمصلحات في منصة (تراضي)

3-الحدود البشريَّة: جميع المصلحين والمصلحات التابعين لوزارة العدل السعوديَّة، مسار أحوال شخصيَّة في محافظة جدة وعددهم(32) مفردة

4-**الحدود الزمنيَّة:**

تم تطبيق الدِّراسَة لمدة ثلاثة شهورفى نهاية عام 2023م.

ثامنًا:عرض وتحليل نتائج الدِّراسَة

أولاً: البيانات الديموغرافية

جدول (3) يوضح متوسط سن المصلحين

م	المتغيرات الكمية	ك	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أقل من 25 سنة	3	9.4		
2	من25سنة إلى أقل من 35 سنة	16	50.0		
3	من 35سنة إلى أقل من 45 سنة	13	40.6		
	العمر	32	100	2.31	.644

يتضح من الجدول السابق عمر المصلحين، حيث جاءت في المرتبة الأولى من 35سنة إلى أقل من 45 سنة، بنسبه (40,6%)، ومن 25سنة إلى أقل من 35 سنة بنسبة (50%)، وأخيراً أقل من 25 سنة بنسبة (9,4%)، بمتوسط (2,31)، وبانحراف معياري (.644).

جدول (4) يوضح توزيع المصلحين حسب الجنس

ن(32)

م	الجنس	ك	%
1	مصلح	3	9.4
2	مصلحة	29	90.6
المجموع		**32**	**100**

يتضح من الجدول السابق توزيع المصلحين حسب الجنس حيث جاءت في المرتبة الأولى مصلحة بنسبة (90،6%)، ويليها مصلح بنسبة (9،4%).

جدول رقم (5) يوضح توزيع المصلحين حسب الحالة الاجتماعية

ن(32)

م	الحالة الاجتماعية	ك	%
1	أعزب	6	18.8
2	متزوج	22	68.8
3	مطلق	4	12.5
المجموع		**32**	**100**

يتضح من الجدول السابق توزيع المصلحين حسب الحالة الاجتماعية حيث جاءت في المرتبة الأولى متزوج بنسبة (68,8%)، يليها أعزب بنسبة (18,8%) ، وأخيراً مطلق بنسبة (12،5%).

جدول (6) يوضح توزيع المصلحين حسب المؤهل العلمي

ن(32)

م	المؤهل العلمي	ك	%

1	بكالوريوس	18	56.3
2	ماجستير	14	43.8
المجموع		**32**	**100**

يتضح من الجدول السابق توزيع المصلحين حسب المؤهل العلمي، حيث جاءت في المرتبة الأولي بكالوريوس بنسبة (56,3%)، يليها ماجستير بنسبة (43,8%).

جدول (7) يوضح توزيع المصلحين حسب عدد سنوات الخبرة بمجال الإصلاح الأسري

ن(32)

م	عدد سنوات الخبرة	ك	%
1	أقل من اسنة	4	12.5
2	من 1 إلى أقل من 5 سنوات	24	75.0
3	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	2	6.3
4	من 10 سنوات فأكثر	2	6.3
المجموع		**32**	**100**

يتضح من الجدول السابق توزيع المصلحين حسب عدد سنوات الخبرة بمجال الإصلاح الأسري حيث جاء في المرتبة الأولى من 1 إلى أقل من 5 سنوات بنسبة (75%)، يليها أقل من 1 سنة بنسبة (12,5%)، وأخيراً من 5 الي اقل من 10 سنوات، و من 10 سنوات فأكثر بنسبة (6,3%).

جدول (8) يوضح توزيع المصلحين حسب هل تم الحصول على دورات تدريبية متخصصة في مجال الإصلاح الأسري

ن(32)

م	دورات تدريبية	ك	%
1	نعم	32	100
المجموع		**32**	**100**

يتضح من الجدول السابق توزيع المصلحين حسب هل تم الحصول على دورات تدريبية متخصصة في مجال الإصلاح الأسري، نعم بنسبة 100%.

جدول (9) يوضح توزيع كم عدد الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الإصلاح الأسري

ن(32)

م	دورات تدريبية	ك	%
1	دورتان فأقل	7	21.9
2	3 دورات	8	25.0
3	4دورات	7	21.9
4	5 دورات فأكثر	10	31.3
المجموع		**32**	**100**

يتضح من الجدول السابق توزيع كم عدد الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الإصلاح الأسري حيث جاءت في المرتبة الأولى (3دورات) بنسبة (25%)، يليها (4دورات، ودورتان فأقل) بنسبة (21,9%)، وأخيراً (5فأكثر دورات) بنسبة (31,3%).

-تاسعا: نتائج الدِّراسَة وتفسيرها:

جدول(10) يوضح استخدام المصلحين الأسريين لنموذج الوساطة التحويليَّة للتقبل بين الزوجين.

ن(32)

م	العبارات	الاستجابات						المجموع المرجح	سَ	σ
		موافقة		موافقة إلى حد ما		غير موافقة				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أوجه الزوجين على تحديد الخلاف المؤدي إلى حدوث المشكلة الزوجية.	23	71.9	8	25.0	1	3.1	42	1.31	.535
2	أتفهم السلبيات بين الزوجين لمحاولة حلها للوصول إلى تماسك أسري أقوى.	25	78.1	6	18.8	1	3.1	40	1.25	.508
3	أتعرف على تفاصيل المشكلة محل النزاع وأبعادها مع الزوجين كطرف ثالث.	23	71.9	9	28.1	-	-	41	1.28	.456
4	أوضح ايجابيات المشكلة بين الزوجين للوصول إلى وجهات نظر متقاربة	27	84.4	5	15.6	-	-	37	1.15	.368
5	أقوم بشرح دوري للزوجين بثقة بأني لست طرفًا في المشكلة محل النزاع.	24	75.0	6	18.8	2	6.3	42	1.31	.592

6	أحافظ بسرية تامة على معلومات مشكلة الزوجين .	**24**	**75.0**	**7**	**21.9**	**1**	**3.1**	**41**	**1.28**	**.522**
7	اتعامل بشفافية مع الزوجين أثناء الجلسة.	**25**	**78.1**	**7**	**21.9**	–	–	**39**	**1.21**	**.420**
8	لا أتحيز لأي من الزوجين وأتعامل معهم بمهنية عالية.	**29**	**90.6**	**2**	**6.3**	**1**	**3.1**	**36**	**1.12**	**.421**
9	أقوم بمساعدة الزوجين على تقبل عيوب الآخر ومحاولة التكيف معها .	**24**	**75.0**	**6**	**18.8**	**2**	**6.3**	**42**	**1.31**	**.592**
10	أذكر الزوجين بواجبات وحقوق كل طرف.	**26**	**81.3**	**5**	**15.6**	**1**	**3.1**	**39**	**1.21**	**.490**
11	أوجه الزوجين نحو تقوية العلاقات القرابية الخاصة بهما.	**22**	**68.8**	**8**	**25.0**	**2**	**6.3**	**44**	**1.37**	**.609**
12	أوجه الزوجين نحو تقديم بعض التنازلات من أجل مصلحة الأبناء.	**24**	**75.0**	**5**	**15.6**	**3**	**9.4**	**43**	**1.34**	**.653**
	المتغير ككل								**15.18**	**2.320**

يتضح من الجدول السابق أن البعد الأول لاستخدام المصلحين الأسريين لنموذج الوساطة التحويليَّة، حيث جاء في المرتبة الأولى أوجه الزوجين نحو تقوية العلاقات القرابية الخاصة بهما بمتوسط حسابي (1,37)، يليها في المرتبة الثانية أوجه الزوجين نحو تقديم بعض التنازلات من أجل مصلحة الأبناء بمتوسط حسابي (1.34) ، يليها في المرتبة الثالثة أقوم بشرح دوري للزوجين بثقة بأني لست طرفًا في المشكلة محل النزاع، و أوجه الزوجين على تحديد الخلاف المؤدي إلى حدوث المشكلة الزوجية بمتوسط حسابي (1,31)، وأخيراً لا أتحيز لأي من الزوجين وأتعامل معهم بمهنية عالية بمتوسط حسابي(1,12)، ونجد أن البعد ككل بمتوسط حسابي (15.18)، وبانحراف معياري (2.320)

حيث أن معظم المتزوجين لا يفهمون جوهر الحب والزواج والأسرة ويفشلون في تحقيق أهدافهم وغاياتهم الزوجية لأسباب مختلفة، ومن هنا تأتي أهمية وضرورة الاستعداد للزواج، فدور المصلح الاجتماعي في تقديم المعلومات العلمية والعملية، لتحقيق الاستقرار وتقليل الصعوبات والمشاكل الكبيرة بين الزوجين وهذا ما أكدت عليه دراسة (عبيد وآخرين: 2006م)، و دراسة(Mavash، 2010).

جدول (11) يوضح استخدام المصلحين الأسريين لنموذج الوساطة التحويليَّة فى المرونة بين الزوجين

م	العبارات	الاستجابات						المجموع المرجح	سَ	σ
		موافقة		موافقة إلى حد ما		غير موافقة				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أعمل على تنمية معرفة الزوجين بأمور العلاقة الخاصة.	14	43.8	10	31.3	8	25.0	58	1.81	.820
2	أعمل على تنمية معارف الزوجين بآلية مواجهة ضغوط الأسرة.	30	93.8	2	6.3	-	-	34	1.06	.245
3	أعمل على تنمية معارف الزوجين بالتكيف مع الوضع الاقتصادي.	30	93.8	2	6.3	-	-	34	1.06	.245
4	أقوم بتنمية معرفة الزوجين بآلية التوافق بالرأي وتنمية مهارات الحوار.	28	87.5	4	12.5	-	-	36	1.12	.336
5	أقوم بمساعدة الزوجين من أجل الوصول لبدائل في حل	28	87.5	4	12.5	-	-	36	1.12	.336

	المشكلة.								
6	أعمل على تنمية مهارات اتخاذ القرار الناجح لدى الزوجين.	**30**	**93.8**	**2**	**6.3**	**-**	**-**	**34**	**1.12**	**.336**
7	أذكر الزوجين بأهمية تغليب مصلحة أفراد الأسرة على المصلحة الفردية.	**27**	**84.4**	**5**	**15.6**	**-**	**-**	**37**	**1.15**	**.368**
8	أعمل على أكساب الزوجين وسائل التفاهم بعقلانية أثناء الخلاف.	**32**	**100.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**32**	**1**	**.00**
9	أعمل على توجيه الزوجين على تنمية الود داخل محيط الأسرة.	**32**	**100.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**32**	**1**	**.00**
المتغير ككل									**10.40**	**1.52**

يتضح من الجدول السابق أن البعد الثاني لاستخدام المصلحين الأسريين لنموذج الوساطة التحويليَّة حيث جاء في المرتبة الاولى أعمل على تنمية معرفة الزوجين بأمور العلاقة الخاصة بمتوسط حسابي (1.81) وبانحراف معياري (820.)، وفي المرتبة الثانية أذكر الزوجين بأهمية تغليب مصلحة أفراد الأسرة على المصلحة الفردية بمتوسط حسابي (1.15) وبانحراف معياري (368.)، وجاءت في المرتبة الثالثة أقوم بمساعدة الزوجين من أجل الوصول لبدائل في حل المشكلة، وأعمل على تنمية مهارات اتخاذ القرار الناجح لدى الزوجين بمتوسط حسابي (1.12) وبانحراف معياري (336.)، وفي المرتبة الاخيرة أعمل على أكساب الزوجين وسائل التفاهم بعقلانية أثناء الخلاف، أعمل على توجيه الزوجين على تنمية الود داخل محيط الأسرة بمتوسط حسابي (1). الثاني لاستخدام المصلحين الاجتماعيين لنموذج الوساطة التحويليَّة حيث جاء في المرتبة الاولى أعمل على تنمية معرفة الزوجين بأمور العلاقة الخاصة بمتوسط حسابي (1.81) وبانحراف معياري (820.)، وفي المرتبة الثانية أذكر الزوجين بأهمية تغليب مصلحة أفراد الأسرة على المصلحة الفردية بمتوسط حسابي (1.15) وبانحراف معياري (368.)، وجاءت في المرتبة الثالثة أقوم بمساعدة الزوجين من أجل الوصول لبدائل في حل المشكلة، وأعمل على تنمية مهارات اتخاذ القرار الناجح لدى الزوجين بمتوسط حسابي (1.12) وبانحراف معياري (336.)، وفي المرتبة الاخيرة أعمل على إكساب الزوجين وسائل التفاهم بعقلانية أثناء الخلاف، أعمل على توجيه الزوجين على تنمية الود داخل محيط الأسرة بمتوسط حسابي (1)، يجب أن يكون الزوجان مرنين نفسياً ومتقبلين لبعضهما البعض، ولا داعي للسعي نحو الكمال الزوجي، كلاهما له جوانب إيجابية وسلبية في

شخصيتهما ويجب قبول هذه الاختلافات واحترامها حتى تصبح العلاقة تكاملية، وهذا ما أكدت عليه دراسة كلاً من دراسة (الشريف واخرون2021م)، ودراسة (الرفاعي 2020م).

جدول رقم (12) استخدام المصلحين الأسريين لنموذج الوساطة التحويليَّة فى التواصل بين الزوجين

م	العبارات	الاستجابات						المجموع المرجح	سَ	σ
		موافقة		موافقة إلى حد ما		غير موافقة				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أقوم بإكساب الزوجين مهارة الإنصات لبعضهما أثناء النزاع الزوجي .	29	90.6	3	9.4	-	-	35	1.09	.296
2	أقوم بمساعدة الزوجين علي تقوية مهارة التواصل بينهم وبين الأبناء.	32	100	-	-	-	-	32	1	,000
3	أعمل على التوصل لحل يرضي الزوجين من أجل بناء تماسك أسري.	32	100	-	-	-	-	32	1	,000
4	أوجه الزوجين بطرق تقوية العلاقات الأسرية للتخفيف من النزاع بينهما.	28	87.5	3	9.4	1	3.1	37	1.15	.447
5	أقوم بمساعدة الزوجين على إتخاذ القرار المناسب أثناء حل المشكلة.	30	93.8	1	3.1	1	3.1	35	1.09	.420
6	أقوم بإكساب الزوجين مهارات التواصل بعد الخلاف من أجل الأبناء	25	78.1	7	21.9	-	-	39	1.21	.420
7	أساعد الزوجين على تحمل المسئولية الشخصية والاجتماعية.	25	78.1	6	18.8	1	3.1	40	1.25	.508
8	أساعد الزوجين في التخطيط لمستقبلهم ومستقبل أولادهم.	24	75.0	6	18.8	2	6.3	42	1.31	.592
9	التأكيد على أن الحياة الأسرية أساسها المشاركة وبناء أسرة صحية اجتماعيًا	30	93.8	2	6.3	-	-	34	1.06	.245
10	أقوم بمراعاة ثقافة المجتمع أثناء عملية الوساطة بين الزوجين.	30	93.8	2	6.3	-	-	34	1.06	.245
									11.25	1.414

يتضح من الجدول السابق البعد الثالث استخدام المصلحين الأسريين لنموذج الوساطة التحويليَّة حيث جاء في المرتبة الأولى أساعد الزوجين في التخطيط لمستقبلهم ومستقبل أولادهم بمتوسط

حسابي (1.31) وبانحراف معياري(.592)، وجاء في المرتبة الثانية أساعد الزوجين على تحمل المسئولية الشخصية والاجتماعية بمتوسط حسابي(1.25) وبانحراف معياري(.508)، وجاء في المرتبة الثالثة أقوم بإكساب الزوجين مهارات التواصل بعد الخلاف من أجل الأبناء بمتوسط حسابي (1.21)، وبانحراف معياري(.420)، وجاء في الترتيب الأخير كلا من أقوم بمساعدة الزوجين على تقوية مهارة التواصل بينهم وبين الأبناء، أعمل على التوصل لحل يرضي الزوجين من أجل بناء تماسك أسري)، تساعد الوساطة في الحفاظ على العلاقات الأسرية عن طريق منع تصاعد التوترات وتوفير الحلول التي تلبي احتياجات الجميع، وتعزز الوساطة التواصل المفتوح بين أفراد الأسرة وتساعدهم على فهم آرائهم ومشاعرهم بشكل أفضل، ومن خلال إيجاد حلول للنزاعات، تساعد الوساطة على خلق جو صحي وإيجابي داخل الأسرة، مما له أثر إيجابي على تطور الأسرة الشخصي والاجتماعي، وهذا ما أكدت علية دراسة (**بني سلامة: 2017م)، ودراسة أحرشاو، 2017م).**

جدول (13) يوضح استخدام المصلحين الأسريين لنموذج الوساطة التحويليَّة فى توفير الأمان بين الزوجين

م	العبارات	الاستجابات						المجموع المرجح	سَ	σ
		موافقة		موافقة إلى حد ما		غير موافقة				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أوضح للزوجين أثر المشكلات النفسية التي تواجههما.	25	78.1	6	18.8	1	3.1	40	1.25	.508
2	أساعد الزوجين على كيفية التعامل مع المشكلة النفسية بهدف الوصول إلى التماسك الأسري.	16	50.0	10	31.3	6	18.8	54	1.68	.780
3	أقوم بتوجيه الزوجين باستشارة الطبيب النفسي من أجل العلاج إذا استدعى الأمر	28	87.5	2	6.3	2	6.3	38	1.18	.535
4	أقوم بتوضيح المشكلات الأسرية التي قد تحدث بعد انفصال الزوجين.	27	84.4	3	9.4	2	6.3	39	1.21	.552
5	أناقش الزوجين والأطراف المعنية برأي مجتمعهم الخاص في حال وقع الانفصال بينهم.	25	78.1	3	9.4	4	12.5	43	1.43	.700
6	أقوم بتوضيح أثر النزاعات على العلاقات الاجتماعية والقرابية بينهما.	29	90.6	2	6.3	1	3.1	36	1.12	.336

7	أعمل على توعية الزوجين طرفي النزاع بأثر الانفصال النفسي والسلوكي على الأبناء.	28	87.5	4	12.5	-	-	36	1.12	.336
8	أعمل على تنمية وعي الزوجين بطرق التعامل مع الأولاد في حالة حدوث الانفصال بين الزوجين.	14	43.8	14	43.8	4	12.5	54	1.68	.692
9	أوضح دور كلا من الأم والأب في حال استمر النزاع أو حصل الانفصال	28	87.5	4	12.5	-	-	36	1.12	.336
10	أناقش مع الزوجين بعض التصرفات الخاطئة التي تصدر من الوالدين أثناء النزاع	25	78.1	3	9.4	4	12.5	43	1.34	.700
									13.09	2.79

يتضح من الجدول السابق البعد الرابع استخدام المصلحين الأسريين لنموذج الوساطة التحويليَّة حيث جاء في المرتبة الأولى كلا من أساعد الزوجين على كيفية التعامل مع المشكلة النفسية بهدف الوصول إلى التماسك الأسري، و أعمل على تنمية وعي الزوجين بطرق التعامل مع الأولاد في حالة حدوث الانفصال بين الزوجين بمتوسط حسابي (1.68) وبانحراف معياري (.780)، وجاء في المرتبة الثانية أناقش الزوجين والأطراف المعنية برأي مجتمعهم الخاص في حال وقع الانفصال بينهم بمتوسط حسابي (1.43) وبانحراف معياري (.700)، وجاء في المرتبة الثالثة أناقش مع الزوجين بعض التصرفات الخاطئة التي تصدر من الوالدين أثناء النزاع بمتوسط حسابي (1.34) وبانحراف معياري (.700)، وجاء في الترتيب الأخير أقوم بتوضيح أثر النزاعات على العلاقات الاجتماعية والقرابية بينهما، وأعمل على توعية الزوجين طرفي النزاع بأثر الانفصال النفسي والسلوكي على الأبناء بمتوسط حسابي (1.12)، وبانحراف معياري(.336).

(1) لكي تحقق الأسرة الاستقرار النفسي والاجتماعي، لكي يدرك الأفراد مسؤولية أكبر ويتكاتفوا، لكي يحافظ جميع أصحاب المصلحة على صحة هذه المنظمة ويقلل عدد الأطفال الذين يصبحون ضحايا الطلاق، ويعتقد العديد من الباحثين في مجال علم النفس أن الناس يتطورون بشكل أفضل وأكثر توازناً جسديًا ونفسيًا عندما يتلقون رعاية محبة وآمنة ومرضية، لذلك يؤكدون على أنه لا يمكن تلبية هذه الاحتياجات إلا في بيئة مستقرة من الحرمان، وتشعر الزوجة بالأمان.

وأكدت دراسة (سلامة، 2017م) أهمية الوساطة ودورها كوسيلة من الوسائل البديلة لنقص النزاعات الأسرية، وأشارت دراسة (أبو قرش، 2008) علي أن الزواج يقوم على أساس الاحترام

والتقدير، والتوافق الفكري، والاستقرار، والمشاركة، والتعاون، والتواصل، والتعاطف، وأوضحت دراسة (روبيرتس، 2015) أن مستوى التماسُك الأسري، يؤثر على مستوى العلاقة بين الأم والأطفال، ومستوى الصحة النفسيَّة للأطفال.

- **و**لتطوير دور المصلحين في الوساطة التحويلية بين الزوجين كأحد نماذج الوساطة الأسرية حيث جاء في المرتبة الأولى تنمية مهارات المصلحين بكيفية التعامل مع المنصات الرقمية عند القيام بعملية الوساطة الأسرية بمتوسط حسابي (1.56)، وبانحراف معياري(800.)، وجاء في المرتبة الثانية تنمية مهارات الوساطة التحويلية من تفاوض وإقناع وحل المشكلة والتوعية الروحية لدى المصلحين والمصلحات التابعين لمركز المصالحة بمتوسط حسابي (1.06) وبانحراف معياري(245.)، وجاءت في المرتبة الثالثة الاهتمام بتنمية الجانب الوقائي في عمل المصلحين والمصلحات مع المقبلين على الزواج، أو المقبلين على الانفصال بمتوسط حسابي (1.46) وبانحراف معياري (717.)، وجاء في الترتيب الأخير زيادة الدورات التدريبية التأهيلية للمصلحين فيما يتعلق بالوساطة التحويلية لحل النزاعات الأسرية بمتوسط حسابي(1.00) وبانحراف معياري (0.000).

عاشرا: توصيات الدِّراسَة:

1–عقد دورات إعادة تأهيل متخصصة في مجال الصلح.

2–التعاون مع الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية لإنجاح مهمة الوسيط في حل النزاعات الأسرية.

3–تعزيز التربية الأسرية للمحافظة على الإيمان والتقوى والأخلاق الحميدة لتحقيق السلام الأسري.

4–تحسين أسلوب الحوار والمناقشة لدى المصلحين.

5–تنمية مهارات المصلحين بكيفية التعامل مع المنصات الرقمية عند القيام بعملية الوساطة الأسرية.

6–إعطاء مزيدًا من صلاحيات المصلحين في العمل مع الحالات عبر البرامج الالكترونية المستخدمة.

7–توفير إشراف مهني لمتابعة عمل المصلحين والمصلحات في مجال الوساطة الأسرية.

8–تنمية مهارات الوساطة التحويلية مثل التفاوض والإقناع وحل المشكلة لدى المصلحين والمصلحات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربيَّة:

أبو الحسن، نبيل محمد محمود. (2010م). معايير جودة الممارسة المهنيَّة للخدمة الاجتماعيَّة في مجال التوسط الأسري. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيَّة والعلوم الإنسانيَّة. ع29، ج 3، 13131347.

أحرشاو، الغالي. (2017م). الوساطة الأسريَّة مقومات نظريَّة وتقنيات منهجيَّة، مختبر الأبحاث والدِّراسَات النفسيَّة والاجتماعيَّة، شعبة علم النفس، كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة، ظهر المهراز فاس المغرب.

أحمد، سامية جمال(2023):" متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات الطلاق للضرر بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية بمحاكم الأسرة، المجلد (30)، العدد(1).

نورة و وعافية، نبيلة(2015):" الصلح والوساطة كحلول ودية لتسوية النزاعات ، لمدينة رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقره.

الإبراهيم، أسماء بدري (2018م). أثر الخيانة الإلكترونية على الاستقرار الأسري وجهة نظر مجموع من الأزواج الأردنيين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (4)، العدد (6)، صص433–453.

الخرجي، خالد عبد العزيز (2007م): جدوى استحداث قسم الخدمة الاجتماعيَّة بالمحاكم الشرعيَّة من وجهة نظر القضاة، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف بن عبد العزيز.

الصروخ، عبد العزيز.(2022م).الوساطة الأسريَّة كركيزة أساسيَّة في استمرار العلاقة الزوجيَّة. مجلة الباحث للدِّراسَات القانونيَّة والقضائيَّة، ع39، 480 493.

الفلاقي، محمد(2008): " الصلح والطرق البديلة لتسوية النزاعات الأسرية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، جدة.

القحطاني، مسفرين حسن(2013):" الوساطة المنتهية بالصلح ودورها في تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية"، السعودية، مجلة العدل، العدد 66.

المطلق، نورة بنت عبد الله بن محمد(2022):" سوء العشرة وأثره في فسخ النكاح"، مصر، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد (37)، الجزء الاول 2/ 3.

المعجم الوسيط:" مجمع اللغة العربية" ، مصر، القاهرة.

الهادي، فوزي محمد (2007م): مستوى ممارسة الأخصائي الاجتماعي لعمليَّة الوساطة في تسوية المنازعات الأسريَّة بمحكمة الأسرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيَّة والعلوم الإنسانيَّة كليَّة الخدمة الاجتماعيَّة، جامعة حلوان، العدد الثاني والعشرين.

الوردي، فتحية (2004): " الوساطة الأسرية في الشريعة الاسلامية، كلية الشريعة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.

بوبقين، الحسن(2004): " مدي امكانية تطبيق نظام الوساطة بالمغرب"، بمجلة المرافعة المزدوج 1514دجنبر.

حسن، سامية جمال أحمد. (2023م). متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات الطلاق للضرر بمكاتب تسوية النزاعات الأسريَّة بمحاكم الأسرة. مجلة كليَّة الخدمة الاجتماعيَّة للدِّراسَات والبحوث الاجتماعيَّة. جامعة الفيوم. كليَّة الخدمة الاجتماعيَّة.ع30.

دغيم، عبد المحسن إبراهيم. (2009م). المهارات الأساسيَّة في فض المنازعات الأسريَّة، مشروع عدالة الأسرة، وزارة العدل، من الشعب الأمريكي «USAID» القاهرة.

زيتون، منذر عرفات و عكاشة، رائد جميل(2015):" الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة"، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالي للفكر الاسلامي.

سالم، إسماعيل مصطفى (2005م): مقومات الإعداد العلمي والمهني للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع المشكلات الأسريَّة بمحاكم الأحوال الشخصيَّة.

سحر إبراهيم أبو بكر: الثقافة التربوية للأم وعلاقته بتنشئة طفل رياض الأطفال، القاهرة، دار الفكر العربي، 1995م.

سميرات، هاني(2020):" دليل الوساطة المُجتمعية "، فلسطين، القدس، مؤسسة ACTلحل النزاعات.

شوقي عبد السلام ضيف: العلاقة بين أساليب تنشئة الفتاة وأسلوب ممارستها لحقوقها، دراسية ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، 1988م.

شومان، عبد الناصف يوسف (2005م): المهارات اللازمة لعمل الأخصائي الاجتماعي مع النزاعات الزوجيَّة بمكاتب تسوية النزاعات الأسريَّة، المؤتمر العلمي الثامن عشر للخدمة الاجتماعيَّة، جامعة حلوان.

عادل، فتحي(2009):" الوساطة في حل منازعات قضايا الأسرة بين النظرية والتطبيق في الممارسة القضائية المغربية، كلية العلوم والتربية، جامعة محمد الخامس السويسي.

عامر، محمد السيد أبو المجد (2008م): دراسة تقويميَّة لممارسة بعض المهارات المهنيَّة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحكمة الأسرة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيَّة والعلوم الإنسانيَّة، كليَّة الخدمة الاجتماعيَّة، جامعة حلوان، العدد 25، ج4.

عبد الحليم، جيهان الطاهر محمد(2021):" دور الوساطة الأسرية في حل النزاعات بين الزوجين"، بحث منشور، السعودية، عرعر، مجلة علوم الشريعة والدراسات الاسلامية، العدد(85).

عبد الحميد، محيي الدين: 2007م: الأحوال الشخصيَّة بالشريعة الإسلاميَّة، بيروت: المكتبة العلميَّة ببيروت.

عبد الكريم، لا عروي(2012): " طبقاً لقانون الاجراءات– الصلح والوساطة القضائية– الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية المدنية والادارية.

عبد النور، محمود محجوب (2008م): الصلح وأثره في الفقه الإسلامي، الرياض، مكتبة المدينة.

عبدالله، عمرو خيري &وآخرون،2015:"الحوار والتفاوض والوساطة"، مصر، مركز القاهرة لحل النزاعات وحفظ السلام بأفريقيا.

عبيد، محمد حسن محمد(2006). تصور مقترح لدور أخصائي خدمة الفرد بمحاكم الأسرة (رسالة ماجستير غير منشورة).جامعة الأزهر. القاهرة.

عفلوك، محمد علي الرضا(2015):" الوساطة في حل النزاعات السلمية في التشريع العراقي دراسة مقارنة"، مجلة رسالة الحقوق، العراق، السنة السابعة، العدد الثاني.

علي، ماهر أبو المعاطي وآخرون. (2010): الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأسرة والطفولة، معالجة من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، بدون دار نشر.

عيد، عادل عزت محمد (2007م): دراسة الاحتياجات التدريبيَّة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مكاتب تسوية المنازعات الأسريَّة، مجلة كليَّة التربية بالإسكندريَّة، ج 17، ع1.

كارل أ. سيلكيو (1999م): عندما يحتدم الصراع، دليل عملي لاستخدام – الوساطة في حل النزاعات: ترجمة علاء عبد المنعم وفايز حكيم، القاهرة، الدار الدولي للنشر، القاهرة.

كمال، طارق(2005):" الأسرة ومشاكل الحياة العائلية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
محمد سيد توفيق: العنف الأسري، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012م.
محمد مصطفى أحمد: الخدمة الاجتماعية في مجال السكان والأسرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998م.
مركز الاستشارات العائلية (2017):" وفاق في تسوية المنازعات الأسرية، وخفض معدل حدوثها بالمجتمع القطري، ورقة عمل مقدمة الي المنتدي السنوي الثاني للسياسات الأسرية تحت عنوان" عشر أعوام علي إصدار قانون الأسرة التجربة والتطلعات بتنظيم من معهد الدوحة الدولي للأسرة .
يوسف، آية أحمد عبد الحفيظ. (2016م). نموذج الوساطة التحويليَّة: رؤية معاصرة لأحد أهم النماذج العلاجيَّة المستخدمة في الوساطة الأسريَّة في خدمة الفرد، المجلة العلميَّة للخدمة الاجتماعيَّة دراسات وبحوث تطبيقيَّة، ع3 ,مج2، 359 372.

ثانياً: المراجع الأجنبيَّة:

Mavash,Ali (2010):" Enhancing transformative mediation to address family conflict", Ph.D., United States -- New Mexico, New Mexico State University.
Dorathy Fahs Beck(1996): Marital Conflict its Cause and Treatment As seen By Casework: In Social Work (vol. L VII, No. 4,).
Erene Leela Rout & Neison Omiko: Corporate Conflict ManagementConcepts and Skills (N.Y.: 2002)
Jay Folberg et al. (2004): Divorce and family Mediation «Models, Techniques, and applications» (U.S.A): New York, Guilford Publications.
Mchen, Silver stein(2000), International Social Support and the Psychoogk al Wall be of alder parents in China prserch on aging vol.(22). No(1).
Nancy Peterson, M. Med (2007). The Mediation Dictionary a glossary of terminology used in ADR and Mediation. .
Obair, Comhla Airson(2005): Social Work, Family Mediation, 16 Smith..

Savourey,M.(2008). La mediation Familiale. Journal Du Droit Des Jeunes, 268,15-28.

Stephen, R. Marsh(2005): Expanded Use of Institutional Mediation, Mediator and Arbitrators in binge a Member of National Mediation's Panel. 2005

John Wade (2008). Persuasion in Negotiaton and Mediation, Diepute Resolution Centre Newsletter, Faulty of Law, Bond University.

Jessica (2008). Negotiation Essentials Life Skills for Business, Notini ،notini.

Roy J. and Lewickil (2007). Negotiation: Strategy and Planning, Library of Congress Cataloging in-publication Data, United States.

ثالثاً: المراجع الالكترونية:

(1) موقع الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربيَّة السعوديَّة https://www.stats.gov.sa/ar

(2) موقع جمعيَّة المودة للتنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة https://almawaddah.org.sa/

(3) موقع وزارة العدل السعوديَّة، منصة (تراضي). https://www.moj.gov.sa/ar/pages/default.aspx